



وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (معاً)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 21 سبتمبر/أيلول 2017 | تقرير رقم: PIDISDSA22646



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الجمهورية اليمنية	الرقم التعريفي للمشروع	P164190	اسم المشروع	المشروع الطارئ للخدمات الحضرية متكاملة في اليمن (P164190)	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	08 أغسطس/آب-2017	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017	مجال الممارسة (الرئيسي)	قطاع الممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف
أداة التمويل	تمويل المشروعات الاستثمارية	المقترض/المقترضون	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)	الهيئة المنفذة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)		

الأهداف الإنمائية المقترحة

إعادة توفير الخدمات الحساسة والبالغة الأهمية في المناطق الحضرية في مدن مختارة في الجمهورية اليمنية.

المكونات

استعادة الخدمة (إعادة تأهيل قطاع الخدمات)
مساندة التنفيذ وتنمية القدرات
مكون احتياطي الاستجابة للطوارئ

في إطار تجهيز هذا المشروع، يتم الاستثناء من متطلبات السياسات الخاصة بأوضاع الحاجة الملحة للمساعدة والقيود على القدرات بمقتضى الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات 10.00.
نعم

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
150.00	منحة من المؤسسة الدولية للتنمية
150.00	التكلفة الكلية للمشروع

فئة تقييم التصنيف البيئي

باء- تقييم جزئي

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. يجري تجهيز المشروع المقترح بمقتضى الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات 10.00 (المشروعات في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة والقيود على القدرات)، نظراً لأن عدم الاستقرار والعنف يطلان الجمهورية اليمنية بأسرها في الوقت الراهن. ومنذ مارس/آذار 2015، وقع اليمن في صراع مسلح بمعنى الكلمة تركز في المدن الرئيسية وأدى إلى تكبد خسائر هائلة في الأرواح، وعمليات تشريد داخلي، وتدمير البنية التحتية، وتوقف تقديم الخدمات في قطاعات البلد الرئيسية.¹ وفي أغسطس/آب 2017، أشارت وكالات الأمم المتحدة إلى أن المستشفيات والمنشآت الصحية قد أفادت أن حالات القتل بلغت أكثر من 5 آلاف قتيل على الأقل، وتجاوز عدد الجرحى 8 آلاف. ويقطن نصف سكان هذا البلد البالغ عددهم 26.5 مليون نسمة في مناطق تتأثر بصورة مباشرة بهذه الصراع الدائر. وأدت الأزمة إلى نزوح وتشريد ما يزيد على مليوني شخص داخل البلاد. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على حوالي 17 مليون نسمة، من بينهم 7 ملايين نسمة يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني مليوناً وثمانمائة ألف طفل من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 385 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون بشدة من سوء التغذية الحاد الوخيم. ولا يستطيع حوالي 15 مليون نسمة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ومنذ اندلاع هذا الصراع، توقف تقديم الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء بصورة واقعية. ونظراً لعدم توفر إمدادات المياه التي يمكن الاعتماد عليها، وعدم جمع القمامة، يواجه اليمن تفشي وباء الكوليرا. وفي سبتمبر/أيلول 2017، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى وجود أكثر من 600 ألف حالة إصابة بالكوليرا، وأكثر من 2000 حالة وفاة بسبب الكوليرا في 21 محافظة من بين 23. ويجري حالياً وبصورة دورية تحديث نطاق وطبيعة الاحتياجات بحسب تقدير البنك الدولي للاحتياجات الديناميكية لليمن.

السياق القطاعي والمؤسسي

2. تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه القطاعات الحضرية الأساسية في اليمن تفصيلاً فيما يلي:

(أ) الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة وإدارة المخلفات الصلبة.

3. تدهور مستوى الخدمات البلدية في معظم المراكز الحضرية في اليمن بصورة كبيرة بسبب الصراع الدائر هناك. ويتمثل المعوق الجوهري الأكبر في عدم توفر الأموال العامة، وهو ما يؤثر في الوقت الراهن على مدخلات التشغيل، مثل رواتب موظفي السلطات المحلية، وتوفير الوقود، والمعدات. وتأثرت خدمات المخلفات الصلبة بشدة بسبب ذلك، ونجم عن هذا تراجع مستويات جمع القمامة إلى أقصى درجة. وأصبح من الشائع طفح مياه المجاري غير المعالجة. وتسهم هذه العوامل بصورة مباشرة في تفاقم أزمة تفشي وباء الكوليرا في الوقت الحالي. ولم يتم إصلاح طرق الأحياء والمناطق التي تدمرت أثناء الصراع، الأمر الذي من شأنه إعاقة الحركة وسبل الوصول إلى الخدمات.

(ب) إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

4. يعاني اليمن من ندرة حادة في المياه. وقد تفاقمت أزمة المياه في المناطق الحضرية أثناء العقود الثلاثة الماضية جزئياً بسبب نقص موارد المياه وجزئياً بسبب سياسات الحكومة التي شجعت المزارعين على التحول من الزراعة البعلية (القائمة على مياه الأمطار) إلى الزراعة المروية. وقبل هذا الصراع الدائر، كانت إمدادات المياه العامة تغطي حوالي نصف السكان في المناطق الحضرية تقريباً. وتتم تغطية النصف الآخر من خلال القطاع الخاص غير المنتظم.

5. أدى الصراع الدائر إلى تفاقم أزمة منظومة موارد المياه في اليمن. وفي يوليو/تموز 2017، بلغ عدد من لا يجدون سبيلاً إلى خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي بصورة كافية حوالي 19.4 مليون نسمة، منهم 8.2 مليون نسمة بحاجة ماسة إلى هذه الخدمات. وأثر الصراع المسلح بشدة على البنية التحتية وأدى إلى وقف شبه تام لتقديم خدمات المياه. وعلاوة على ذلك، وبحسب تقدير الاحتياجات الديناميكية،

¹ للمزيد من التفاصيل حول السياق القطري، يرجى الرجوع إلى مذكرة المشاركة القطرية الخاصة باليمن 2017 - 2018 (تقرير رقم: 106118- (YE).

² تشير الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة إلى الخدمات البلدية على مستوى الأحياء، على سبيل المثال، شوارع الحي، والصرف الصحي، والمجاري، والمنتزهات، إلخ.

تم تدمير أكثر من 40% من منشآت الصرف الصحي والمياه في المدن الكبرى في الوقت الراهن وأصبحت متوقفة عن العمل. وتم إنجاز تقييم في 2016،³ وأظهر هذا التقييم أيضاً أن عدم القدرة على دفع الرواتب الأساسية لموظفي المؤسسات المحلية⁴ أدى إلى زيادة تقييد تشغيل منشآت وخدمات المياه. وعلى الرغم من قيام المؤسسات المحلية ومكاتب فروعها والمرافق المرتبطة بها بالاحتفاظ بالموظفين الأساسيين، فإنها لا تزال تواجه تحديات جساماً تتضمن العمل من أجل البقاء مالياً، وإحلال البنية التحتية أو إصلاحها، والوفاء بمتطلبات العملاء وإثابة العاملين. وبالتالي، فإن نسبة كبيرة من السكان في المناطق الحضرية يعتمدون في الوقت الحالي على صهاريج المياه الخاصة التي لا تخضع لتنظيم. ونظراً لتعطل خدمات المياه والصرف الصحي، يواجه العديد من المدن في اليمن، منها عدن وصنعاء، في الوقت الحالي تقشي وباء الكوليرا بوتيرة سريعة في 21 محافظة من بين 23.

(ج) شبكات الطرق والنقل في المناطق الحضرية

6. شهد قطاع الطرق في اليمن تحولات كبيرة في العقود الثلاثة الماضية، لكن لا تزال هناك تحديات قائمة. وشهدت شبكة الطرق نمواً من حوالي 5 آلاف كيلومتر في 1990 إلى حوالي 16 ألف كيلومتر في 2014 بزيادة قدرها 220% على مدى 25 سنة. وكانت لهذه التغيرات آثار كبرى على السكان والنشاط الاقتصادي، وعمل ذلك على تشجيع التجارة الداخلية والخارجية، وربط جزء كبير ومتنام من السكان بالخدمات العامة والأسواق، وضمان وصول وإمداد المواد الغذائية إلى المناطق النائية. وعلاوة على ذلك، ظهر العديد من الشركات الخاصة لمد وصيانة الطرق والشركات الهندسية. وتتضمن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الطرق ضعف التمويل وسوء التخطيط وضعف الموازنات المالية وتدني رواتب موظفي الخدمة المدنية.

7. تم تدمير الطرق الحضرية في المدن الكبرى في اليمن مثل صنعاء وعدن وتعز والحديدة وصعدة وعمران تمديراً هائلاً. وتكبد قطاع الطرق خسائر وأضراراً فادحة؛ وتم تدمير طرق الربط الكبرى والجسور. وبحسب تقدير الاحتياجات الديناميكية، تضرر أكثر من 60% من الطرق بين المناطق الحضرية في صعدة وتعز. وأدى تلف وخسائر وأضرار الطرق الحضرية إلى تقطع سبل وصول الأشخاص والمركبات إلى شبكة الطرق مع الآثار السلبية على الحركة والوصول إلى الخدمات المحلية (مثل الأسواق والمستشفيات والمدارس).

(د) الطاقة

8. حتى قبل اندلاع هذا الصراع، تعتبر معدلات استهلاك الكهرباء وتوفرها هي الأدنى في اليمن على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تشير التقديرات إلى أن معدلات توفر الكهرباء من مصادر الشبكة العمومية أو من خارجها قد تراوحت ما بين 52% إلى 72% في 2014. وتعاني شركة الكهرباء الوطنية (مؤسسة الكهرباء العامة) من نقص الموارد والقدرات اللازمة لتوفير الكهرباء الكافية لتلبية احتياجات البلاد بهدف الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي.

9. أدى الصراع في اليمن إلى مزيد من التدهور في معدلات توفر الكهرباء التي كانت متدنية بالفعل، ومما لا شك فيه أن لهذا آثاراً حادة على الخدمات العامة في المناطق الحضرية والأنشطة التجارية والصناعية التي تعتمد بشدة على إمدادات الطاقة الكهربائية المنتظمة. وهناك ندرة في الوقود وقد تم إتلاف العديد من منشآت توليد الكهرباء. وتفككت الشبكة الوطنية العامة إلى العديد من الشبكات الفرعية بسبب إتلاف روابط النقل أو توقفها عن العمل بسبب هذا الصراع. ونتيجة لذلك، توقفت إمدادات الكهرباء العامة تماماً في مناطق كبرى من البلاد تضمنت مدناً كبرى مثل صنعاء والحديدة وتعز. وبحسب التقديرات، لا تتوفر الكهرباء بصورة يمكن الاعتماد عليها إلا لما يبلغ فقط 10% من السكان. وتشير انبعاثات الضوء المرئية من التصوير بالأقمار الصناعية إلى تراجع استهلاك الكهرباء بنسبة 75%. وثمة أثر مدمر على المنشآت التي تعتمد على الكهرباء المنتظمة. وأضطرت المستشفيات ومحطات الرفع ومحطات معالجة المياه والمنشآت الصناعية والتجارية إلى خفض عملياتها أو إيجاد مصادر طاقة بديلة.

(هـ) الإسكان

10. قبل اندلاع هذا الصراع، أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية (على الرغم من بدايتها من مستوى متدن من التوسع الحضري) مع زيادة معدلات الفقر وارتفاع تكاليف الأراضي إلى نقص المساكن في اليمن. وبحسب مؤشرات البنك الدولي، بلغ متوسط معدل النمو السكاني في السنوات العشر الماضية في المناطق الحضرية في اليمن 4.41%، أي ما يزيد على ضعف متوسط هذا المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم يترافق مع ذلك تطور التخطيط الحضري وزيادة المساكن، أضف إلى هذا تكديس سكان المدن وخاصة في وحدات مؤقتة دون المستوى.⁵ وتستند حقوق الأراضي والحقوق العقارية في اليمن إلى منظومة لتسجيل صكوك الملكية

³ قامت به الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

⁴ المؤسسات المحلية هي شركات تقديم خدمات المرافق العاملة في اليمن.

⁵ انظر أيضاً: تصورات السكان بشأن القدرة على تحمل تكاليف برامج الإسكان الخاصة: دروس مستفادة من عدن، اليمن. وبوجه عام يحدث التكدس

لكن مع عدم وجود سجل عيني على مستوى الدولة. وتبلغ نسبة المستأجرين 32% في المناطق الحضرية. وتتضمن التحديات الأخرى التي تواجه هذا القطاع التباين بين العرض والطلب، وارتفاع تكاليف البناء، وتدني جودة مواد البناء.

11. يعاني قطاع الإسكان في اليمن من التدمير من جراء الصراع الدائر. وبحسب تقدير الاحتياجات الديناميكية لليمن الذي يقوم البنك الدولي بتحديثه بصفة دورية، فإن أكثر من 25% من مجموع المساكن تعرض لبعض التلغيات في 10 مدن تم تقديرها. ونظرًا لصعوبة الاستثمار في إعادة البناء في قطاع الإسكان في ظل ظروف هذا الصراع الدائر، يُقترح اتخاذ إجراءات تمهيدية وتحليلية من شأنها الإسهام في تهيئة ظروف مواتية للاستثمارات المستقبلية.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)
إعادة توفير الخدمات الحساسة والبالغة الأهمية في المناطق الحضرية في مدن مختارة في الجمهورية اليمنية.

النتائج الرئيسية

1.4 مليون مستفيد من إعادة توفير الخدمات الحساسة والبالغة الأهمية في المناطق الحضرية.

د. وصف المشروع

12. يجري تمويل هذا المشروع من منحة مقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 150 مليون دولار. وسيمول هذا المشروع أنشطة تدعم إعادة توفير الخدمات الحساسة والبالغة الأهمية في مدن مختارة في اليمن. ولاستعادة الخدمات في المناطق الحضرية التي تتضمن المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة أهمية بالغة في تحسين نواتج الرعاية الصحية، والظروف المعيشية الأساسية، والنشاط الاقتصادي المحلي.

13. يتبنى هذا المشروع نهجًا متكاملًا إزاء تقديم الخدمات في المناطق الحضرية من شأنه تقديم مساندة منسقة ومتعددة القطاعات لليمن أثناء هذا الصراع الدائر. ويستند تصميم هذا المشروع إلى النتائج والدروس المستفادة من الدراسات التحليلية ذات الصلة والخبرات المستفادة من العمليات في البيئات التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويسلط تقرير تقدير الاحتياجات الديناميكية لليمن - الذي يقوم البنك الدولي بإصداره وتحديثه بصفة دورية - الضوء على الحاجة إلى المشاركة المتكاملة من البنك الدولي في العديد من القطاعات في البيئات الحضرية. على سبيل المثال، تعاني خدمات المياه والصرف الصحي في صنعاء من تراجع معدلات التشغيل بسبب نقص الكهرباء. ويتضمن تصميم المشروع التعاون فيما بين مقدمي الخدمة، وتضافر الجهود بين القطاعات، ومكانًا مشتركًا للخدمات التكميلية بهدف تحقيق الأهداف التكاملية.

14. في ضوء هذه النكبة التي منيت بها البلاد، يدور محور تركيز هذا المشروع المقترح حول استعادة سبل الوصول إلى الخدمات المهمة والحساسة في المناطق الحضرية في مدن مختارة وقعت فيها معظم الأضرار والتلفيات المرتبطة بهذا الصراع الدائر. يستهدف هذا المشروع مدناً في اليمن بلغ فيها تعداد السكان بحسب التقديرات قبل اندلاع هذه الأزمة 50 ألف نسمة أو أكثر أو قد تمت تغطيتها في تقدير الاحتياجات الديناميكية الخاص باليمن. وهناك 19 مدينة مؤهلة وفق هذا المعيار، وهي: عدن والضالع والحديدة والمكلا وعمران وباجل وبيت الفقيه وذمار وإب ولحج وريدا وصعدة وصنعاء وسيئون والشحر وتعز ويزيم وزنجبار.⁶ ويعمل هذا المشروع حاليًا في سياق قطاعي ومؤسسي متنوع ويتضمن مشروعات تغطي العديد من القطاعات (الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة، وإدارة المخلفات، وخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، والطرق في المناطق الحضرية، والطاقة، والإسكان). وتشير التقديرات الأولية إلى وجود درجة كبيرة من التكامل بين هذه القطاعات. وسيعتمد هذا المشروع نهجًا متكاملًا نحو اختيار وتنفيذ الأنشطة لتعظيم فاعلية التكاليف وضمان التكامل بين مختلف القطاعات.

عندما يبلغ نصيب الفرد في المسكن أقل من 16 مترًا مربعًا. وفي اليمن، فإن 20% من الوحدات السكنية المؤقتة يبلغ فيها نصيب الفرد متوسطًا يُقدر بنحو 4 أمتار.

⁶ تم اختيار هذه المدن الخمس بناء على ما يلي: (أ) قدرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات على العمل والتشغيل؛ (ب) توفر بيانات تفصيلية على مستوى القطاعات المعنية من خلال تقدير الاحتياجات الديناميكية، إذ من شأن هذه البيانات المساعدة في تسريع وتيرة إعداد المشروع.

المكون 1: استعادة الخدمات (130 مليون دولار)

15. يدعم هذا المكون استعادة الخدمات الحساسة والمهمة في المناطق الحضرية في مدن مختارة في اليمن. وتغطي الخدمات المستهدفة 5 قطاعات: الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة وإدارة المخلفات الصلبة، والمياه والصرف الصحي، والطرق في المناطق الحضرية، والكهرباء من أجل الخدمات الحساسة والمهمة، والإسكان.⁷ ويجري اختيار هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان في المناطق الحضرية في اليمن. ولن يتم القيام بأي استثمارات في أي قطاع من هذه القطاعات ما لم يكن هناك أدلة وشواهد كافية تفيد بأن سلسلة الإمداد و/أو الشبكة أو النظام المعني سيعمل على نحو كاف لضمان الاستغلال التام لهذه الاستثمارات.

16. سيركز المشروع في السنة الأولى على الاستثمارات الحساسة والمهمة التي من شأنها استعادة الخدمات في إطار زمني قصير للتنفيذ. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مضخات المياه (محطات الرفع)، والمولدات لتوفير الكهرباء لمحطات الرفع، والمستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية بالغة الأهمية، وإدارة المخلفات الصلبة، وإصلاحات الطريق البسيطة، وسيتم البت في أنشطة المشروع بناء على الجدوى الفنية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك درجة الاستعداد للتنفيذ. وابتداءً من السنة الثانية، سيتوسع المشروع ليشمل أنشطة إضافية تستند إلى الأولويات المجتمعية المحددة من خلال آليات مشاركة المواطنين والاعتماد المجتمعي لسلامة الخيارات الاستثمارية (انظر المكون الفرعي 2.2 للاطلاع على المزيد من التفاصيل). وسيتم تحديد وإعداد الأنشطة التدريجية من أسفل إلى أعلى التي تراعي تلبية الاحتياجات للسنوات التالية من عمر المشروع أثناء السنة الأولى من تنفيذه.

17. سيمول هذا المشروع الأشغال والسلع والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية والتدريب وتكاليف التشغيل الخاصة بالشركاء المحليين المشاركين في قطاعات فرعية مختلفة. ومن المتوقع أن يقوم مقاولون من القطاع الخاص بجميع الأعمال المدنية الخاصة بهذا المشروع، وبالتالي دعم إحياء الأنشطة الاقتصادية المحلية.

المكون الفرعي 1-1: الخدمات البلدية من الدرجة الثالثة وإدارة المخلفات الصلبة

18. سيتضمن هذا المكون الفرعي سلماً وبنية تحتية بلدية من الدرجة الثالثة على مستوى الأحياء وعلى نطاق صغير من شأنها تحسين توفير الخدمات البلدية. وسيستند اختيار الاستثمارات إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها كل مجتمع محلي مستهدف في المناطق الحضرية بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية في المنطقة و/أو المجتمعات المحلية. ونظراً لقيام مقاولين محليين بأعمال البنية التحتية، سيساعد هذا المكون الفرعي أيضاً في استعادة النشاط الاقتصادي المحلي وإيجاد فرص عمل على المستوى المحلي من خلال مشاركة المقاولين من القطاع الخاص، وموردي مواد البناء، ومقدمي الخدمة. وقد تتضمن الأنشطة التي يساندها هذا المكون إدارة المخلفات الصلبة، وخدمات الصرف الصحي على مستوى الأحياء، وتصريف مياه الأمطار، ورفص شوارع الأحياء بالحجارة، وإعادة تأهيل المنتزهات العامة والمساحات الخضراء. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذا المكون الفرعي في إطار شراكة مع مشروع الأشغال العامة.

المكون الفرعي 2-1: إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

19. يتضمن هذا المكون الفرعي سلماً وأعمال بنية تحتية صغيرة إلى متوسطة وتوريدات وإمدادات مهمة للغاية (مثل الوقود) لاستعادة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى المدن. وسيستند اختيار الأنشطة إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بالتشاور مع وحدة إدارة المشروع المعنية بخدمات المياه في المناطق الحضرية، والمؤسسات المحلية، والسلطات المحلية المعنية، و/أو المجتمعات المحلية المعنية. وتستكمل هذه المكونات الفرعية أنشطة شبكات المياه والصرف الصحي المتنبأ بها حالياً في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن - تمويل إضافي (P164466) - الذي يركز على إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي (على نطاق متوسط/كبير) التي تتضمن محطات معالجة المياه. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بالاستثمارات في الصرف الصحي لضمان تشغيل سلسلة الإمداد بأكملها بدءاً من جمع المخلفات إلى المعالجة النهائية من خلال هذه الاستثمارات. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذا المكون الفرعي في إطار شراكة مع وحدة إدارة المشروع المعنية بالمياه في المناطق الحضرية. وسيتم أيضاً تنسيق الأنشطة الخاصة بهذه المكون مع اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة).

المكون الفرعي 3-1: الطرق الحضرية

20. سيقوم هذا المكون بإعادة تأهيل الطرق الحضرية الرئيسية والثانوية، ويشمل ذلك الطرق على مداخل المدن. وقد تتضمن هذه

⁷ لن يتضمن المكون الفرعي الخاص بقطاع الإسكان أي استثمارات أو أعمال، لكنه سيركز على المساعدة الفنية للاستعداد لأنشطة إعادة البناء في قطاع الإسكان بمجرد أن يسمح الموقف بذلك.

الأنشطة إصلاح الحفر والمواقع ومعالجة الشقوق وأعمال الترميم وإضافة طبقات الأسفلت وأعمال تحسين سلامة الطرق وإعادة تأهيل تقاطعات الطرق. وسيسهّم هذا المكون الفرعي في زيادة الحركة وتوفير الخدمات، ويشمل ذلك مساندة إعادة إحياء النشاط الاقتصادي، وتحسين سلامة الطرق. وسيستند اختيار الأنشطة إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بالتشاور مع وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق، والسلطات المحلية المعنية (على مستوى المناطق/المديريات)، ووحدة إدارة المشروع المعنية بخدمات المياه في المناطق الحضرية، و/أو المجتمعات المحلية المعنية. وسيعمل كل عقد خاص بأعمال إعادة التأهيل على تعظيم الاستفادة من العمالة اليدوية بهدف تدعيم إيجاد فرص العمل على المستوى المحلي. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذا المكون الفرعي في إطار شراكة وحدة تنفيذ صندوق صيانة الطرق.

المكون الفرعي 4-1: الكهرباء من أجل الخدمات الحساسة والمهمة

21. يدعم هذا المكون استعادة إمدادات الكهرباء للخدمات الحساسة والمهمة في المناطق الحضرية. وأثناء السنة الأولى، سيحدد هذا المكون الأولويات الخاصة بحلول الكهرباء خارج الشبكة العامة من أجل تشغيل منشآت ومرافق المياه والصرف الصحي والمستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية. وسيتم تنسيق الطلب على هذه الأنشطة بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة المعنية. ومن الممكن تضمين خدمات حضرية أخرى في سنوات تالية بناءً على الطلب على المستوى المحلي. وسيستند اختيار الأنشطة إلى الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بالتشاور مع المؤسسات المحلية، والسلطات المحلية المعنية، و/أو المجتمعات المحلية المعنية. ومن الممكن أن تتضمن الأنشطة قصيرة - متوسطة الأجل في إطار هذا المكون الفرعي ما يلي: (أ) إعادة تأهيل أنظمة التوليد التقليدية الموجودة (التي تعمل بالديزل)؛ (ب) تركيب نظام توليد جديد خارج نطاق الشبكة العامة يعمل بالديزل والطاقة المتجددة (مثل ألواح الخلايا الضوئية الشمسية أعلى الأسطح أو على الأرض للمباني) أو التكنولوجيا الهجينة باستخدام الخلايا الضوئية - الديزل؛ (ج) استعادة إمدادات الوقود، إن دعت الحاجة إلى ذلك؛⁸ (د) إنارة الشوارع باستخدام الخلايا الضوئية الشمسية أو الدايودات الضوئية (الليد)؛ (هـ) تحسينات كفاءة استخدام الطاقة، مثل الإنارة باستخدام مصابيح الليد في المباني وسخانات المياه الشمسية؛ (و) توفير الكهرباء من خارج الشبكة العامة عن طريق إيجار وحدات التوليد من القطاع الخاص. ويتمثل الخيار طويل الأجل المستدام في الانتقال إلى أنظمة إمدادات الكهرباء من خلال الشبكة العامة التي يمكن أن توفر الكهرباء بصورة منتظمة ويعتمد عليها وتكلفة ميسورة. وعلى الرغم من أن محور تركيز هذا المشروع في المدى القصير يدور حول الحلول خارج نطاق الشبكة العامة التي تستهدف إيجاد إمدادات كهرباء للخدمات الحساسة والمهمة في المناطق الحضرية، من الممكن فحص جدوى عقود الخدمة الخاصة بالقطاع الخاص من أجل إنتاج الكهرباء بصورة لامركزية في السنوات التالية للمشروع. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذا المكون الفرعي.

المكون الفرعي 5-1: قطاع الإسكان

22. يدور محور تركيز هذا المكون الفرعي حول تقديم المساعدة الفنية لقطاع الإسكان، وهو القطاع الأكثر تضرراً والأكثر احتياجاً للانتعاش.⁹ وفي حالة استكمال التقديرات والتقييمات، وإمكانية إعداد الإستراتيجيات المناسبة لأعمال إعادة البناء قبل إنجاز المشروع، من الممكن تقديم التمويل في إطار هذا المشروع لمساندة إصلاح المباني السكنية التي تعرضت لتلفيات وإعادة بنائها.

المكون 2: مساندة التنفيذ وتنمية القدرات (20 مليون دولار)

المكون الفرعي 1-2: مساندة تنفيذ المشروع وإدارته

23. سيمول هذا المكون الفرعي: (أ) تكاليف مساندة الإدارة العامة (غير المباشرة) الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات؛ (ب) التكاليف المباشرة لإدارة المشروع والإشراف عليه والمطلوبة لمساندة تنفيذه؛ (ج) رصد وتقييم وتنسيق المشروع على مستوى المدينة المعنية؛ (د) تتبع النفقات باستخدام نظام المعلومات العالمي ونظام نشر المعلومات؛ (هـ) أعمال مراجعة مستقلة لأنشطة المشروع؛ (و) إنشاء آلية لمعالجة المظالم لتوثيق الشكاوى وضمان المتابعة. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بمساندة إدارة المشروع وتنفيذه من خلال مكتبه المحلي في صنعاء. وسيضم فريق العمل التابع له المعني بإدارة المشروع وتنفيذه مدير برنامج، وأخصائيين في التوريدات والعقود، وأخصائيين ماليين، وأخصائيي وقاية بيئية واجتماعية، ومسؤول لوجستيات، ومسؤولاً إدارياً.

المكون الفرعي 2-2: المساعدة الفنية

⁸ في بعض الحالات مثل المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية، من الممكن أن يقوم شريك تنمية آخر بتغطية إمدادات الوقود، وسيطلب هذا النشاط تنسيقاً وثيقاً لتفادي الازدواجية في العمل.

⁹ بحسب تقدير الاحتياجات الديناميكية، تمثل الاحتياجات التي يجب تلبيتها لانتعاش هذا القطاع أكثر من 65% من إجمالي الاحتياجات في المدن التي جرى تقييمها.

24. سيساند هذا المكون الفرعي أنشطة بناء القدرات الخاصة بأصحاب المصلحة والأطراف المعنية الذين سيشاركون في القيام بالأنشطة في إطار هذا المشروع على المستويين المركزي والمحلي. وسيودور محور تركيز هذه الأنشطة حول المهارات الفنية لجميع القطاعات المشاركة في المشروع، ويشمل ذلك الإدارة الأكثر فاعلية للموارد البشرية، والتنسيق، والشفافية، والمساءلة، والإجراءات الوقائية، وإدارة المالية العامة. وستسمح نواتج الجولة الأولى من أنشطة تنمية القدرات لفريق العمل التابع للبنك الدولي بفهم احتياجات القدرات على نحو أفضل على أرض الواقع، وتصميم الأنشطة تبعاً لذلك في إطار هذا المكون الفرعي.

25. سيساند هذا المكون الفرعي أيضاً مشاركة المواطنين وأنشطة الاتصال والتواصل على مدار هذا المشروع، ويشمل ذلك تسهيل عملية التنظيم التدريجي من أسفل إلى أعلى لتحديد أولوية الاحتياجات على المستوى المحلي. وستتضمن الأنشطة خطة اتصال جماهيري تراعي السياق المعني لضمان شفافية تكاليف المكونات الفرعية، ومبررات الاختيار، وجدول التنفيذ. وبالإضافة إلى هذا ستنتم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار الخاص بخطط الاستثمارات السنوية للتحقق من صلاحية الأولويات التي حددها الهيئة المنفذة والانتقاء بين خيارات الاستثمارات المتنافسة، وسيكون ذلك في السنتين الثانية والثالثة للمشروع.

26. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذه الأنشطة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني أو خبراء فنيين متخصصين إن دعت الحاجة إلى ذلك.

المكون الفرعي 2-3: المتابعة من قبيل الغير

27. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتكليف هيئة متابعة ورصد خارجية للقيام بالتحقق من صحة النتائج المحققة في المشروعات الفرعية الممولة في إطار هذا المشروع بصورة مستقلة.

المكون 3: احتياطي الاستجابة للطوارئ (صفر دولار)

28. يهدف هذا المكون إلى تحسين قدرة البلد على الاستجابة في حالات الطوارئ، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 10.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة). وهناك احتمال أن تقع أثناء فترة المشروع كارثة طبيعية أو يحدث وباء أو يتفشى مرض أو تقع حالات طوارئ أخرى مما يتسبب في تأثير اقتصادي و/أو اجتماعي سلبي كبير. واستباقاً لمثل هذا الحدث، يسمح هذا المكون المعني باحتياطي الاستجابة للطوارئ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتلقي المساندة بإعادة تخصيص الأموال من مكونات المشروع الأخرى أو العمل كقناة للحصول على تمويل إضافي من مصادر التمويل الأخرى لحالات الطوارئ المؤهلة بغية تخفيف العواقب الضارة المحتملة الناشئة عن الموقف الطارئ والاستجابة لها والتعافي منها. وستخضع أعمال الصرف في إطار هذا المكون الفرعي لإعلان حالة الطوارئ من جانب الحكومة اليمنية، أو المجتمع الدولي، أو الأمم المتحدة.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

29. يعتبر المشروع المقترح عملية طارئة يجري إنجازها وفق الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات رقم 10.00 ومنشور سياسة العمليات رقم 2.30. وتجري الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بوصفه متلقياً للأموال المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية وهيئة منفذة بديلة على أساس استثنائي وفق اتفاقية إطار الإدارة المالية بين البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وستخضع ترتيبات إدارة الشؤون المالية للمشروع لاتفاقية إطار الإدارة المالية التي تنص على استخدام اللوائح المالية للأمم المتحدة. وبموجب ترتيب الشراء (أعمال التوريدات والتعاقدات) في إطار هذا المشروع سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات إجراءات الشراء الخاصة به باعتبارها ترتيبات شراء بديلة مسموحاً بها بموجب القسم 3- و من لائحة التوريدات الجديدة للبنك الدولي.

30. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذا المشروع على نحو مباشر، ومن خلال اتفاقيات التعاون الخاصة بالمشروع بين المكتب والشركاء المحليين. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بما يلي: (أ) تحمل المسؤولية عن تنفيذ المشروع؛ (ب) رصد ومتابعة نتائج المشروع والمستهدف منه في إطار من التنسيق مع الشركاء المحليين؛ (ج) مباشرة أعمال التوريدات



والتعاقدات ذات الصلة، وأعمال الإدارة المالية، وإدارة الصرف، ويشمل ذلك إعداد طلبات السحب في إطار هذا المشروع؛ (د) التأكيد على استيفاء جميع متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية وفق اتفاقية التمويل الخاصة بالمشروع.

31. خطة الاستثمارات السنوية: بالنسبة للسنة الأولى، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بإعداد قائمة مبدئية بالإجراءات التدخلية بالتعاون مع شركاء محليين. وبالنسبة للسنوات التالية، سيتم تقديم خطة استثمار تستند إلى آراء المواطنين تُوصي بها اللجنة الفنية (مكونة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات والشركاء المحليين) ويقوم بالانتهاء من إعدادها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات إلى البنك الدولي للحصول على عدم ممانعة منه قبل بدء التنفيذ. وستتم مراجعة خطط الاستثمارات السنوية أثناء التنفيذ لضمان الملاءمة المستمرة للاستثمارات المختارة.

32. تاريخ الإقفال وجدول التنفيذ: سيجري تنفيذ الأنشطة المخططة في إطار هذه العملية الطارئة على مدى 3 سنوات (1 يناير/كانون الثاني 2018 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2020). وبالتالي يُتصور أن يتم صرف منحة المؤسسة الدولية للتنمية المقترحة البالغة 150 مليون دولار على مدى فترة 3 سنوات.

و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

يستهدف هذا المشروع مدناً في اليمن بلغ فيها تعداد السكان بحسب التقديرات قبل اندلاع هذه الأزمة (في 2014) 50 ألف نسمة أو أكثر أو قد تمت تغطيتها في تقدير الاحتياجات الديناميكية الخاص باليمن. وهناك 19 مدينة مؤهلة لهذا المشروع بموجب هذا المعيار، وهي: عدن والضالع والحديدة والمكلا و عمران وباجل وبيت الفقيه وذمار وإب ولحج وريدا وصعدة وصنعاء وسيئون والشحر وتعز وبريم وزنجبار. وبوجه عام، من المتوقع أن يصل هذا المشروع إلى 1.4 مليون مستفيد. وتمثل هذه المدن 59% من السكان في المناطق الحضرية قبل الأزمة، و21% من إجمالي عدد السكان في اليمن قبل الأزمة. وسيودر محور تركيز هذا المشروع في السنة الأولى حول 5 مدن تم اختيارها بناءً على ما يلي: (أ) قدرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات على العمل والتشغيل؛ (ب) توفر بيانات تفصيلية على مستوى القطاعات المعنية من خلال تقدير الاحتياجات الديناميكية الخاص باليمن الذي يقوم البنك الدولي بتحديث بصورة دورية، إذ من شأن هذه البيانات المساعدة في تسريع وتيرة إعداد المشروع. وهذه المدن الخاصة بالسنة الأولى هي: عدن والحديدة و عمران وصنعاء وصعدة. وفي السنوات التالية، ستستمر الاستثمارات في هذه المدن الخمس، وفي الوقت نفسه يستهدف المشروع التوسع لتغطية مدن إضافية بحسب قدرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات على العمل في هذه المدن. وبوجه عام، من المتوقع أن يصل هذا المشروع إلى 1.4 مليون مستفيد يمثلون حوالي 26% من السكان تقريباً في 15 مدينة. وتمثل المدن المختارة أراضي مرتفعات ومنخفضات ويتسم المناخ فيها بأنه شبه قاحل. ويتسم سقوط الأمطار بأنه محدود بوجه عام مع اختلافات كبيرة حسب الارتفاعات. ودرجة الحرارة بوجه عام مرتفعة لا سيما في المناطق الساحلية. وتتمتع المرتفعات بصيف معتدل مطير ويبلغ متوسط درجة الحرارة 21 درجة مئوية (69.8 فهرنهايت)، وشتاء بارد جاف نسبياً ويبلغ متوسط درجة الحرارة صفر درجة مئوية (32 فهرنهايت) في بعض الأماكن. وسيضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (الذي سيتم إعداده لغرض هذا المشروع) المزيد من الخصائص المادية ذات الصلة.

ز. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

عامر عبد الوهاب علي الغورباني، أخصائي إجراءات وقائية بيئية
إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة، أخصائي إجراءات وقائية اجتماعية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
نعم	سيتم تفعيل هذه السياسة والمشروع مصنف ضمن الفئة "باء" نظراً لأن الإجراءات التدخلية في إطار المكون 1 تساعد أعمال إعادة تأهيل وصيانة وترميم واستعادة البنية التحتية الموجودة والخدمات القائمة،

مثل إعادة تأهيل الطرق، وشبكات المياه والمجاري، والمنزهات؛ وإعادة تأهيل أنظمة التوليد الموجودة وتركيب أنظمة جديدة وجمع المخلفات الصلبة والتخلص منها. وسيتم تفعيل هذه السياسة على مستوى النطاق الشامل للمشروع، ويشمل ذلك المساعدة الفنية في قطاع الإسكان والمكون 2. ولضمان الإدارة السليمة للأثار البيئية التي قد تنجم عن أنشطة المشروع، سيتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والتشاور بشأنه والإفصاح عنه في البلد المعني وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت في غضون 60 يومًا من تاريخ السريان. وعلاوة على ذلك، سيتم فحص الأنشطة - التي تتضمن تلك الأنشطة التي قد يساندها مكون احتياطي الاستجابة للطوارئ - مقابل المعايير المتضمنة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيتم إعداد أدوات التقييم البيئي الخاصة بمواقع محددة إن دعت الحاجة إلى ذلك أثناء مرحلة التنفيذ وقبل بدء الأنشطة المادية. وبالنسبة لأنشطة إدارة المخلفات الصلبة، سيتم القيام بتقييم ملاءمة مواقع المدافن الصحية الموجودة التي تخدم المدن الخمس المستهدفة في السنة الأولى من الاستثمارات. والهدف من هذا التقييم هو إعداد خطة عمل مصممة لتقديم يد العون لأنشطة جمع المخلفات الصلبة مع برنامج إدارة مواقع المدافن الصحية الذي يطبق إجراءات وتدابير تخفيف تم تحديدها للوفاء بمتطلبات الإجراءات الوقائية والحد من الأثار البيئية إلى أقصى قدر ممكن. ونظرًا لإعداد هذا المشروع في إطار إجراءات طارئة تم تحديدها في الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات رقم 10.00، تم تأجيل إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وتم إعداد خطة عمل خاصة بالإجراءات الوقائية وسيتم الإفصاح عنها.

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتدخل في مناطق الموائل الطبيعية، ولن ينجم عنه فقدان أو تحول أو تدهور للموائل الطبيعية أو الموائل الطبيعية الحساسة والبالغة الأهمية كما ورد في السياسة.

لا
البنك (OP/BP 4.04) - منشور سياسة العمليات/إجراءات
الموائل الطبيعية

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتم تنفيذه في مناطق غابات.

لا
الغابات - منشور سياسة العمليات (OP/BP 4.36)

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يدعم شراء أو استخدام مبيدات الآفات أو معدات استخدام مبيدات الآفات.

لا
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتم تنفيذه في مواقع تراثية.

لا
العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11) - منشور سياسة
الموارد الحضارية المادية

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لعدم وجود السكان الأصليين بحسب تعريف السياسة في مناطق المشروع.

لا
البنك (OP/BP 4.10) - منشور سياسة العمليات/إجراءات
الشعوب الأصلية

لن ينطوي هذا المشروع على أي أعمال نزع ملكية أراضٍ و/أو إعادة توطين مادي نظرًا لأنه يساند إعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية التي أصيبت بتلفيات وأضرار، ويجري تخطيط جميع الأنشطة كي يتم القيام بها على الأراضي الفعلية القائمة. لكن قد يكون لأنشطة المشروع أثر على سبل كسب العيش، لا سيما أنشطة الأعمال غير الرسمية وجامعي القمامة والمخلفات في مواقع المدافن الصحية، وسيتم التعويض عن فقدان الدخل تبعًا لذلك. وفي حالات التعدي أو وضع اليد داخل الموقع أو المنطقة المقترحة لأي أنشطة ويستلزم الأمر نقل أماكن من قاموا بحالات التعدي ووضع اليد، لن يتم تنفيذ الأنشطة.

نعم
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة
العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)

ولهذه الأسباب، يتم تطبيق سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسرية (OP 4.12) لأغراض تخطيطية على المشروع بأكمله. وبناء عليه، سيتم إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين لتغطية النطاق الشامل للاستثمارات المحتملة، وينص هذا الإطار على مبادئ وإجراءات التعويض وشروط وإرشادات إعادة التوطين لإعداد خطط عمل إعادة التوطين أو خطط عمل إعادة التوطين الموجزة إن لزم الأمر.	
لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتضمن بناء سدود كما ورد في هذه السياسة.	سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)
لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يقوم بأي أنشطة في مناطق تجميع مجاري المياه الدولية ومكامن المياه الجوفية المشتركة.	المشروعات على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتم تنفيذه في مناطق متنازع عليها.	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:

قد تسبب الأنشطة التي يساندها هذا المشروع آثارًا بيئية من المحتمل أن تنجم عن الإدارة غير السليمة للأعمال المادية، مثل إعادة تأهيل الطرق، وشبكات المياه والمجاري، والمنزهات، وإعادة تأهيل أنظمة التوليد الموجودة وتركيب أنظمة جديدة وجمع المخلفات الصلبة والتخلص منها. ومن المتوقع أن تكون الآثار البيئية لهذه الأنشطة خاصة بمواقع محددة ومحدودة ويمكن التخفيف منها، ويشمل ذلك الآثار البيئية السلبية الشائعة، مثل مخلفات أعمال البناء ومياه الصرف والمياه المستعملة والغبار والضوضاء وانحراف مسارات المرور والصحة والسلامة المهنية. وبالنسبة لمعظم الأنشطة التي لها آثار سلبية تم تحديدها، من المتوقع تطبيق الإرشادات ذات الطبيعة العامة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي ستكون متضمنة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أو إعداد وتنفيذ خطط إدارة بيئية واجتماعية بشأن مواقع محددة، وسيكون ذلك كافيًا كما أوضحنا في القسم 4 أدناه. وليس من المتوقع أن تكون هناك آثار كبيرة أو جوهرية أو لا يمكن تغييرها ومعالجتها نتيجة تنفيذ الأنشطة في إطار هذا المشروع.

وبالنسبة للإجراءات التدخلية الخاصة بإدارة المخلفات الصلبة، ومع الأخذ في الاعتبار عدم معرفة الوضع الحالي لنظام جمع المخلفات الصلبة والتخلص منها بالإضافة إلى أن هذا النظام قد يتأثر بهذه الأزمة، فإن التخلص من المخلفات الصلبة على نحو غير سليم قد يفرض بعض المخاطر الصحية والبيئية. ولضمان التخلص السليم من المخلفات الصلبة التي يتم جمعها في إطار هذا المشروع وقبل أي استثمارات في هذا القطاع، سيتم إجراء تقييم لمدى ملاءمة المواقع الحالية للمدافن الصحية. وسيعمل هذا التقييم على إعداد خطة عمل مصممة لتقديم يد العون لأنشطة جمع المخلفات الصلبة مع برنامج عملي وبراعي ظروف الصراع الدائر لإدارة مواقع المدافن الصحية، ومن شأن هذا البرنامج تطبيق إجراءات وتدابير تخفيف تم تحديدها للوفاء بمتطلبات الإجراءات الوقائية والحد من الآثار البيئية إلى أقصى قدر ممكن.

وأدى الوضع الحالي في البلاد أيضًا إلى إحداث آثار سلبية على بعض محطات معالجة المياه وشبكات المجاري. وفي حين أن تدعيم إعادة تأهيل شبكات المجاري سيكون له آثار إيجابية هائلة، لن يتدخل المشروع إلا في إعادة تأهيل شبكات المجاري المرتبطة بمحطات معالجة مياه الصرف التي تعمل أو شبكات المجاري المرتبطة بمحطات معالجة المياه التي تجري إعادة تأهيلها لتفادي المخاطر الصحية والبيئية التي قد ترتبط بعدم معالجة مياه الصرف أو معالجتها على نحو غير ملائم.

وللمشروع المقترح منافع اجتماعية واسعة النطاق نظرًا لأنه سيمول بنى تحتية اقتصادية واجتماعية صغيرة النطاق حددتها المجتمعات المحلية، وسيعمل على تحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في مدن مختارة. ومن المتوقع أن ترتبط التحديات الاجتماعية الأساسية بمشاركة المجتمع المحلي في تحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التي سيمولها المشروع نظرًا لسباق الصراع والقيود الأمنية. ولن ينطوي هذا المشروع على أي أعمال نزع ملكية أراضٍ و/أو إعادة توطين مادي نظرًا لأنه يساند إعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية التي أصيبت بتلفيات وأضرار، ويجري تخطيط جميع الأنشطة كي يتم القيام بها على الأراضي الفعلية القائمة. لكن قد يكون لأنشطة المشروع أثر على سبل كسب العيش، لا سيما أنشطة الأعمال غير الرسمية وجامعي القمامة والمخلفات في مواقع المدافن الصحية، وسيتم التعويض عن فقدان الدخل تبعًا لذلك. وفي حالات التعدي أو وضع اليد داخل الموقع أو المنطقة المقترحة لأي أنشطة ويستلزم

الأمر نقل أماكن من قاموا بحالات التعدي ووضع اليد، لن يتم تنفيذ الأنشطة. ولهذه الأسباب، يتم تطبيق سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسرية (OP 4.12) لأغراض تحوطية على المشروع بأكمله. وبناءً عليه، سيتم إعداد إطار خاص بسياسة إعادة التوطين في غضون 60 يوماً من تاريخ السريان لتغطية النطاق الشامل للاستثمارات المحتملة. ويحدد هذا الإطار مبادئ وإجراءات التعويض وشروط وإرشادات إعادة التوطين لإعداد خطط عمل إعادة التوطين أو خطط عمل إعادة التوطين الموجزة إن لزم الأمر.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
لا توجد آثار محتملة غير مباشرة أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
بدل عدم تنفيذ المشروع قد يكون له آثار سلبية حادة على الصحة العامة والظروف الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التدهور المستمر والسريع للخدمات الصحية في اليمن.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قَدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات آلية شاملة للتعامل مع قضايا الإجراءات الوقائية. وبالنسبة لهذا المشروع، سيتم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار خاص بسياسة تخطيط إعادة التوطين لتغطية النطاق الشامل للاستثمارات المحتملة والتشاور بشأنهما والإفصاح عنهما في البلد المعني وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت في غضون 60 يوماً من تاريخ السريان. وعلاوة على ذلك، سيتم فحص أنشطة المشروع مقابل المعايير المتضمنة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيعمل ذلك على توجيه إعداد أدوات التقييم البيئي على مستوى المشروعات الفرعية، إن دعت الحاجة إلى ذلك. وستتبع قائمة الفحص أي مشروعات فرعية قد تُحدث آثاراً تتطلب تفعيل أي سياسات وقائية بخلاف تلك التي تم تفعيلها بالفعل. وسيضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إجراءات وتدابير لتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية واشتراطات صحية وخاصة بالسلامة يتم تطبيقها بشأن الإجراءات التدخلية للمشروع، لا سيما في السنة الأولى من برنامج الأعمال. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بإيفاد مسؤول شؤون بيئية واجتماعية دائم في مكتب صنعاء. وسيدعم هذا المسؤول خبير دولي سيكون متاحاً عند الحاجة إليه للإشراف على التنفيذ الشامل وأعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير الخاصة بالجوانب الوقائية. وعلاوة على ذلك، سيكون لدى كل شريك محلي مسؤول اتصال معني بالإجراءات الوقائية لضمان الالتزام بإجراءات وتدابير تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية والاشتراطات الصحية والخاصة بالسلامة في الموقع.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

تمثل المشاورات مع الجمهور تحديات جساماً لا سيما في سياقات الهشاشة والعنف مثل حالة اليمن. والنهج البديل هو النظر بعين الاعتبار في عمل مقابلات مع أشخاص و/أو اجتماعات يتم عقدها في أماكن آمنة باستخدام استبيانات محددة. وعلى الاستشاري الذي سيقوم بإعداد إطار خاص بسياسة تخطيط إعادة التوطين عقد اجتماعات مع الهيئة المنفذة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات)، والأطراف المعنية وأصحاب المصلحة الأساسيين في القطاعات الأربعة الرئيسية (إدارة المخلفات الصلبة، والخدمات البلدية من الدرجة الثالثة، والمياه والصرف الصحي والكهرباء من أجل الخدمات الحساسة والمهمة، والطرق في المناطق الحضرية) والمجتمعات المحلية. والهدف من الاجتماعات مع المجتمعات المحلية هو تحديد القضايا الأساسية وكيفية التعامل مع شواغل ومخاوف جميع الأطراف. ومن الضروري قيام استشاري، ويحبذ إن أمكن أن يكون امرأة، عقد مقابلات شخصية منفصلة مع النساء.

آلية معالجة المظالم: سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بإنشاء وحدة في مكتب صنعاء لمعالجة الشكاوى المرتبطة بأنشطة المشروع مع وجود مسؤول اتصال أو اثنين من مسؤولي الاتصال. ومن الضروري توفير العديد من نقاط التواصل (هاتف، وصندوق شكاوى، وموقع على شبكة الإنترنت، وبريد إلكتروني، ورسائل نصية، إلخ) حتى يتسنى توفير سبل مختلفة أمام المستفيدين للإعراب عن مخاوفهم وشواغلهم. وسيتم نشر معلومات الاتصال الخاصة بمسؤول (مسؤولي) الاتصال باللغة المحلية وعلى المستوى المحلي. ويضطلع مدير البرامج لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بمسؤولية معالجة المخاوف والشواغل التي تلقاها مسؤولو الاتصال بشأن الآثار البيئية و/أو الاجتماعية بسبب أنشطة المشروع. ويجري تسجيل ومتابعة الشكاوى التي يتلقاها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات والتحقق بشأنها وحسمها على الفور. ويتم تسجيل وحفظ نسخ من الشكاوى في ملفات الأنشطة وتقارير سير العمل، ويتضمن ذلك رقم ونوعية الشكاوى ونتائج حسمها.

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.



ملاحظات وتعليقات

تم إعداد هذا المشروع في إطار إجراءات طارئة تم تحديدها في الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات رقم 10.00، وتم تأجيل إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وتم إعداد خطة عمل خاصة بالإجراءات الوقائية وسيتم الإفصاح عنها.

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.

ملاحظات وتعليقات

تم إعداد هذا المشروع في إطار إجراءات طارئة تم تحديدها في الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات رقم 10.00، وتم تأجيل إعداد إطار سياسة إعادة التوطين، وتم إعداد خطة عمل خاصة بالإجراءات الوقائية وسيتم الإفصاح عنها.

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم الاستيفاء عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) - التقييم البيئي

هل يتطلب هذا المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي منفصل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة الإدارة البيئية أو مدير قطاع الممارسات بمكتب المنطقة باستعراض تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟

لا

هل تم دمج التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟

نعم

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) - إعادة التوطين القسرية

هل أعد المشروع خطة/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمليات لإعادة التوطين (حسب الاقتضاء)؟

لا

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت الوحدة المعنية بالإجراءات الوقائية أو مدير الممارسات باستعراض هذه الخطة؟

لا ينطبق

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

لا

هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين وبسهولة على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟

لا



جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

نعم

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟

نعم

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

نعم

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

طاهر أكبر

أخصائي أول إدارة مخاطر الكوارث

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

الهيئة المنقذة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

بنا كالوتي

مدير، منطقة الشرق الأوسط

banak@unops.org



للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

	طاهر أكبر	رئيس (رؤساء) فريق العمل:
		اعتمدها:
19 سبتمبر/أيلول - 2017	براندون إنريك كارتر	المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:
20 سبتمبر/أيلول - 2017	إيلين هاملتون	مدير قطاع الممارسات:
22 سبتمبر/أيلول - 2017	بونام غوبتا	المدير القطري: